سؤالات الترمذي للبخاري في أبواب مناقب رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما

إعداد: أحمد بدري إبراهيم أحمد هلال
باحث دكتوراه بقسم الشريعة الإسلامية
كلية دار العلوم – جامعة القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث باللغة العربية:

إن من أهم مباحث العلم، وأشدها تعليقًا بتحصيل الغاية المنشودة من علم الحديث: معرفة علل الأحاديث، وهو فن دقيق؛ إذ به ينكشف مداخل الوهم والخطأ في مرويات الثقات الغالب على نقولهم السلامة والاستقامة، والوقوف على تفرد الراوي، ومخالفته، ولدقته لم يتحقق إلا لزمرة يسيرة من العلماء، صاروا بذلك أئمة يُقتدى بهم، وحجة يرجع إليهم.

وإن استمداد هذا العلم الشريف من كلام هؤلاء الأئمة ومناهجهم، وبمطالعة ذلك، وتدبره؛ يحصل لطالب علم الحديث أهلية الكلام في هذا الفن الدقيق، وسؤالات الترمذي للبخاري في أبواب مناقب رسول الله ﷺ، وأبي بكر وعمر – رضي الله عنهما– وغيرها تمنح هذا الاستمداد، وهذه الأهلية، فهي سؤالات تدور حول علل الأحاديث، ونقد الرجال.

وقد جعلت هذا البحث في مقدمة، وتمهيد، تكلمت فيه عن العلة، وكيفية اكتشافها، والموضوع وهو السؤالات التي وجهت للبخاري من قبل الترمذي، وجاءت

في الجزء المشار إليه ثلاثة مباحث، وكل سؤال قسمته إلى أقسام، هي: تصور إجابة البخاري، والتخريج لحديث السؤال والإجابة – إن وجد، وترجمت للرواة، وتكلمت عن علة الحديث، وأخيرا الخاتمة، وفيها أهم النتائج.

ملخص البحث باللغة الإنجليزية:

This research talks about questions asked by al-Tirmidhi to al-Bukhari about hadiths about the virtues of the Messenger, may God's prayer and peace be upon him, Abu Bakr al-Siddiq and Omar Ibn al-Khattab, may God be pleased with them both, and they are questions that revolve around the reasons for hadiths and criticism of men.

المقدمة:

الحمد لله بارئ البريات، وغافر الخطيئات، المطلع على الضمائر والنيات، أحاط بكل شيء علمًا، ووسع كل شيء رحمة وحلمًا، وقهر كل مخلوق عزة وحكمة، لا تدركه الأبصار، ولا تغيره الأعصار، ولا تتوهمه الأفكار، وأتقن ما صنع وأحكمه، وأحصى كل شيء وعلمه، ورفع قدر العلم وعظَّمه، وخصَّ به من خلقه من كرمه، وحضَّ عباده المؤمنين على النفير للتفقه في الدين، وندبهم إلى إنذار بريته، كما ندب إلى ذلك أهل رسالته، ومنحهم ميراث أهل نبوته، ورضيهم للقيام بحجته، والنيابة عنه في الإخبار بشريعته، واختصهم من بين عباده بخشيته، ثم أمر سائر الناس بسؤالهم والرجوع إلى أقوالهم، وجعل علامة زيغهم وضلالهم ذهاب علمائهم، فمن هؤلاء العلماء العاملين الإمامان: البخاري (ت٢٥٦هـ)، والترمذي (ت٢٧٩هـ) – رحمهما الله، خصهما الله بالفضل الوافر، والخاطر العاطر، والعلم الكامل، طنت بذكرهما الأمصار، وضنت بمثلهما الأعصار، من أوفاهم فضيلة، وأتبعهم لرسول الله ﷺ، وأعلمهم به، وأزهدهم في الدنيا، وأطوعهم لربه.

أسباب اختيار الموضوع:

إن هناك أحاديث كثيرة استشكل أمرها على الإمام الترمذي، فلم يسكن الترمذي حتى أدار حولها سؤالات، وجهها لشيخه البخاري، ونقل إجابته عليها، وقد

قمت بادئ ذي بدء بتتبع بعضها، والتقاطها من "جامع الترمذي"، ومن كتاب "العلل الكبير"، له –أيضا– من أول أبواب السير إلى آخر أبواب المناقب، ومن ثَمّ جمعها، وترتيبها، والاشتغال فيها، وقد التقطت جزءًا منها لنشره؛ ليفيد منها طلاب علم الحديث وغيرهم، والتماس دراسة العلل الحديثية عن قرب في محاولة للاستفادة في الخروج بصحيح الأحكام؛ فإن صحيح الأحكام لا ينبني على سقيم الأدلة، والتنبيه على سقيم الأدلة التي استند إليها بعض العلماء في بعض المسائل، فإن كان يصح دليلهم من وجه أو طريق آخر لذات المتن بينت ذلك بذكر المتابعات والشواهد للحديث.

أهمية الموضوع:

تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال الوقوف على أهمية الباب الذي تعالجه، والأثر الناتج عن ذلك، والشخصيات التي تدور حولها الدراسة، أما الباب الذي تعالجه فأحد أهم أبواب علم الحديث، وهو علم علل الحديث، وما بني عليه من مسائل، واختلافات بين العلماء.

الدراسات السابقة:

١- سؤالات الترمذي للبخاري حول أحاديث في جامع الترمذي– للشيخ يوسف بن محمد الدخيل، ونال عليها درجة الماجستير في كلية الحديث جامعة المدينة، وهو لم يحص السؤالات التي في الجامع كلها، أخذ منها ٣٣ سؤالا فقط، وترك الكثير.

٢- سؤالات الإمام الترمذي (ت٢٧٩هـ) للإمام البخاري (ت٢٥٦هـ) في العلل الكبير من أول أبواب الطهارة إلى آخر أبواب الحج: (دراسة حديثيَّة فقهيَّة)، وكانت أطروحة الأخ الدكتور محمد جابر توفيق جلال الشريف التي نال بها درجة الدكتوراه، بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة.

٣- سؤالات الأئمة لشيوخهم في القرن الثالث الهجري: البخاري والترمذي نموذجًا من أول أبواب الجنائز إلى آخر أبواب النذور، وكانت أطروحة الدكتور عبد

الله محمد علي مصطفى القاضي التي نال بها درجة الدكتوراه، بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة.

وستكون هذه الدراسة تكملة لما تركه الباحثان الأخيران؛ إذ إن موضوعي سينحصر في السؤالات التي في أبواب المناقب، وهي آخر أبواب جامع الترمذي.

خطة البحث:

المقدمة: أسباب اختيار الموضوع، وأهميته، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

التمهيد: تعريف العلة وطرق اكتشافها.

المبحث الأول: باب في فضل النبي ﷺ.

المبحث الثاني: باب في مناقب أبي بكر الصديق ﷺ.

المبحث الثالث: باب في مناقب عمر بن الخطاب ﷺ.

الخاتمة: أهم النتائج.

فهرس المصادر والمراجع.

تمهيد

تعريف العلة:

١- **العلّة لغة:** هي المرض، وحدث يشغل صاحبه عن وجهه، كأن تلك العلة صارت شغلًا ثانيًا منعه عن شغله الأول، واعتلَّ: أي: مرض فهو عليل، ولا أعلك الله. أي: لا أصابك بعلّة(١).

٢- **العلة اصطلاحًا:**

عرفها ابن الصلاح بأنها: "عِبَارَةٌ عَنْ أَسْبَابٍ خَفِيَّةٍ غَامِضَةٍ قَادِحَةٍ فِيهِ"(٢).

وعرفها النووي: بقوله: " وَالْعِلَّةُ عِبَارَةٌ عَنْ سَبَبٍ غَامِضٍ خَفِيٍّ قَادِحٍ مَعَ أَنَّ الظَّاهِرَ السَّلَامَةُ مِنْهُ"(٣).

وكل من جاء بعد ابن الصلاح وعرف الحديث المعل اشترط فيه خفاء العلة، وكونها قادحة، كالطيبي، والعراقي، والسيوطي، وغيرهم.

والواضح لنا أن العلة شيء خارج عن الجروح الموجهة إلى رجال الإسناد؛ وذلك لأن ميدان التعليل إنما هو الأحاديث التي ظاهرها الصحة، ولذلك يقول الحاكم: "وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل"(٤).

---

(١) مختار الصحاح، ص ٢١٦، زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، المحقق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، ط: ٥، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

(٢) مقدمة ابن الصلاح، ص ٩٠، عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو ابن الصلاح، المحقق: نور الدين عتر، دار الفكر– سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، سنة ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

(٣) التقريب مع التدريب، ٢٩٤/١، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، ٢٩٤/١، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة.

(٤) معرفة علوم الحديث، ص١١٢، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري، المحقق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.

ولكن هذه القيود أغلبية، وليست كلية، فقد تطلق العلة على الأسباب التي يضعف بها الحديث من جرح الراوي بالكذب، أو الغفلة، أو سوء الحفظ، أو نحو ذلك من الأسباب القادحة، فيقولون: هذا الحديث معلول بفلان مثلًا، ففي كتب العلماء المتقدمين نجد من يطلق العلة، ويريد بها ما هو أعم من ذلك؛ حيث يُدْخِلُ فيها العلة الظاهرة، وغير الظاهرة.

فهذا الحافظ ابن الصلاح يقول: "قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف المانعة من العمل به، على ما هو مقتضى لفظ العلة؛ وكذلك تجد في كتب العلل الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح"(١).

وقال ابن حجر: "والعلة أعم من أن تكون قادحة، أو غير قادحة، خفية، أو واضحة"(٢).

طريقة اكتشاف العلة وإدراكها:

يعرف الحديث بأنه معلول من خلال تتبع أسانيده، وجمع طرقه، وسبر رواته، والوقوف على اختلاف الرواة فيه، وسماعهم، وتواريخ مواليدهم، ووفياتهم، والتفريق بين الإدراك، واللقاء، والسماع.

قال علي بن المديني:" الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه"(٣).

وقال الخطيب البغدادي: "السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانتهم من الحفظ، ومنزلتهم من الإتقان والضبط"(٤).

---

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح، ص٩٢ -٩٣.

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح، ٢/٧٧١.

(٣) مقدمة ابن الصلاح، ص٩١.

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ٢/٢٩٥.

والعلة بالمعنى الاصطلاحي الخاص كانت تعرف بسؤال العلماء الجهابذة، الذين حفظوا المتون، واستوعبوا طرقها ووجوهها، وكان هؤلاء الجهابذة يستعينون على إدراكها بشيئين، هما: التفرد، والمخالفة، كما قال ابن الصلاح:" ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له"(١).

(١) مقدمة ابن الصلاح، ص٩٠.

المبحث الأول

باب في فضل النبي ﷺ

السؤال الأول:

قال الترمذي:" حَدَّثَنَا أَبُو هَمَّامٍ الْوَلِيدُ بْنُ شُجَاعِ بْنِ الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ ابْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَتَى وَجَبَتْ لَكَ النُّبُوَّةُ ؟ قَالَ: «**وَآدَمُ بَيْنَ الرُّوحِ وَالْجَسَدِ**». سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَلَمْ يَعْرِفْهُ"(١).

أولا: تصور إجابة البخاري:

لم يعرف هذا الحديث من هذه الطريق.

ثانيا: التخريج:

أخرجه الترمذي في الجامع، والفريابي في القدر، والآجري في الشريعة، والحاكم، وأبي نعيم في الدلائل، والبيهقي في الدلائل من طرق عن الوليد بن مسلم، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ – رضي الله عنه– قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَتَى وَجَبَتْ لَكَ النُّبُوَّةُ؟ قَالَ: «**فِيمَا بَيْنَ خَلْقِ آدَمَ وَنَفْخِ الرُّوحِ فِيهِ**» (٢)، والسياق للفريابي.

ثالثا: ترجمة الرواة:

هذا الحديث رجاله كلهم ثقات، رجال الشيخين، إلا الوليد بن شجاع؛ فإنه من رجال مسلم، والأوزاعي هو عبد الرحمن بن عمرو، أبو عمرو الفقيه، ثقة جليل(٣)،

---

(١) ترتيب العلل الكبير، ص ٣٦٨–٣٦٩، رقم: ٦٨٤.

(٢) أخرجه الترمذي في الجامع، ٥/٥٨٥، رقم: ٣٦٠٩، والفريابي في القدر، ص٢٧، رقم: ١٤، والآجري في الشريعة، ٣/١٤٠٧، رقم: ٩٤٦، والحاكم، ٢/٦٦٥، وأبو نعيم في دلائل النبوة، ص٤٨، والبيهقي في دلائل النبوة، ٢/١٣٠.

(٣) تقريب التهذيب، ص ٣٤٧.

وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن بن عوف، تابعي، ثقة، مكثر[١].

رابعا: الكلام على علة الحديث:

الوليد بن مسلم، ويحيى بن أبي كثير ورد عنهما أنهما مدلسان، وقد صرح الوليد بالسماع، كما في سياق الفريابي والبيهقي، فانتفت شبهة التدليس عنه، أما يحيى بن أبي كثير فقد احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيحين؛ لإمامته، وقلة تدليسه في جنب ما روى، وهو في المرتبة الثانية منهم[٢].

وقد أنكر الترمذي هذا الحديث في أول أمره، وقال في العلل:" هو حديث غريب من حديث الوليد بن مسلم، رواه رجل واحد من أصحاب الوليد "[٣]، ثم رجع، فصححه في الجامع لما عرف أنه يروى من غير وجه عن الوليد بن مسلم، وأن له شاهدا صحيحا أخرجه أحمد، وابن أبي عاصم في السنة، والطبري في المنتخب من ذيل المذيل، وابن قانع في معجم الصحابة، والطبراني في الكبير من طريق عبد الرحمن بن مهدي، عن مَنْصُور بْن سَعْدٍ[٤].

وأخرجه ابن سعد، والطحاوي في شرح المشكل، وابن قانع، والطبراني في الكبير، والحاكم، والبيهقي في الدلائل، من طريق إبراهيم بن طهمان، كلاهما (مَنْصُورُ بْنُ سَعْدٍ، وإبراهيم بن طهمان) عَنْ بُدَيْلٍ بن ميسرة، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنْ مَيْسَرَةَ الْفَجْرِ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَتَى كُتِبْتَ نَبِيًّا؟ قَالَ: "**وَآدَمُ بَيْنَ**

(١) تقريب التهذيب، ص ٦٤٥.

(٢) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حجر، ص ٣٦.

(٣) ترتيب العلل الكبير، ص ٣٦٩.

(٤) أخرجه أحمد ٢٠٢/٣٤، رقم: ٢٠٥٩٦، وابن أبي عاصم في السنة، ١٧٩/١، رقم: ٤١٠، والطبري في المنتخب من ذيل المذيل، ص٦٦، وابن قانع في معجم الصحابة، ١٣٠/٣، والطبراني ٣٥٣/٢٠، رقم: ٨٤.

الرُّوحِ وَالْجَسَدِ"[١]، وهذا الحديث إسناده صحيح، قال الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه وشاهده حديث الأوزاعي"[٢].

ذكر الخلاف عن الأوزاعي:

قال عنه الوليد بن مسلم ما تقدم، خالفه عباد بن جويرية فقال عَن الأَوْزاعِيّ، عَن يَحيى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَن أَبِي سَلَمَة قَالَ: "قِيلَ: يَا رَسولَ اللهِ، مَتَى كَتَبْتَ نبيا؟ قال: **وآدم بين الروح والجسد**"[٣]، هكذا مرسلا، لم يذكر أبا هريرة.

والراجح رواية الوليد؛ لأنه ثقة، وعباد بن جويرية قال أحمد:" لم يسمع من الأوزاعي، كذاب، أفاك"[٤]، وقال أبو زرعة:" عباد بن جويرية ليس بشيء، ما أرى أن يُحَدَّثَ عنه"[٥].

السؤال الثاني:

قال الترمذي: "حدثنا أبو الخطاب زياد بن يحيى، حدثنا مالك بن سُعَيْر، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا أَنَا رَحْمَةٌ مُهْدَاةٌ**»، سألت محمدا عن هذا الحديث فقال: يروون هذا عن أبي صالح، عن النبي ﷺ مرسلا"[٦].

أولا: تصور إجابة البخاري:

أكثرهم يروون هذا عن أبي صالح، عن النبي ﷺ مرسلا.

---

(١) أخرجه ابن سعد في الطبقات، ٦٠/٧، والطحاوي في شرح المشكل، ٢٣١/١٥-٢٣٣، رقم: ٥٩٧٧، وابن قانع، ١٢٩/٣- ١٣٠، والطبراني، ٣٥٣/٢٠، رقم: ٨٣، والحاكم، ٦٦٥/٢، والبيهقي في الدلائل، ٨٤/١-٨٥ و١٢٩/٢.

(٢) الحاكم في المستدرك، ٦٦٥/٢

(٣) أخرجه البزار في المسند، ٢٠٧/١٥، رقم: ٨٦١٠

(٤) الجرح والتعديل، ٧٦/٦.

(٥) المصدر السابق، ٧٦/٦.

(٦) ترتيب العلل الكبير، ص ٣٦٩، رقم: ٦٨٥.

ثانيا: التخريج:

وأخرجه البزار، والطبراني في الأوسط، والحاكم في المستدرك، والبيهقي في الدلائل، من طرق عن مالك بن سعير قال: حدثنا الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ، ذكره(١).

وأخرجه ابن أبي شيبة، وابن سعد في الطبقات، وابن الأعرابي في معجمه، والبيهقي في شعب الإيمان، من طريق وكيع بن الجراح، عن الأعمش، عن أبي صالح قال: قال رسول الله ﷺ:" **أيها الناس، إنما أنا رحمة مهداة**"(٢).

وأخرجه الدارمي من طريق علي بن مسهر، حدثنا الأعمش عن أبي صالح قال: كان النبي ﷺ، ذكره (٣).

ثالثا: ترجمة الرواة:

مالك بن سُعَيْر بن الخِمْسِ صدوق، لا بأس به(٤)، والأعمش هو سليمان بن مهران الأسدي، ثقة، حافظ، عارف بالقراءات، ورع، لكنه يدلس(٥)، وأبو صالح هو ذكوان السمان المدني، ثقة، ثبت(٦).

---

(١) أخرجه البزار ١٢٢/٦،١، رقم: ٩٢٠٥، والطبراني في المعجم الأوسط، ٣/ ٢٢٣، رقم: ٢٩٨١، المستدرك، ١/ ٩١، والبيهقي في الدلائل، ١/ ١٥٨، والقضاعي في الشهاب، ١٨٩/٢-١٩٠، رقم: ١١٦٠ و ١١٦١.

(٢) ابن أبي شيبة، ٣٢٥/٦، رقم: ٣١٧٨٢، ابن سعد في الطبقات، ١/ ١٩٢، وابن الأعرابي في معجمه، ٥٥٦/٢، والبيهقي في شعب الإيمان، ٥٢٩/٢، رقم: ٣٣٩.

(٣) الدارمي في سننه، ١٦٦/١، رقم: ١٥.

(٤) انظر: الجرح والتعديل، ٢١٠/٨، تقريب التهذيب، ص ٥١٧.

(٥) تقريب التهذيب، ص ٢٥٤.

(٦) المصدر السابق، ص٢٠٣.

رابعا: الكلام عن علة الحديث:

يرويه الأعمش، واختلف عنه في وصله وإرساله، فرواه مالك بن سعير بن الحمس، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، هكذا موصولا، كما تقدم، وخالفه وكيع، وعلي بن مسهر، وكلاهما ثقة، فروياه عن الأعمش، عن أبي صالح، عن النبي ﷺ مرسلا، وهو الصواب، كما أشار البخاري، ووافقه الدارقطني(١)، فهم أكثرية.

وقال البزار: "وهذا الحديثُ لا نعلم أحدا وصله عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ إلا مالك بن سعير، وغيره يرسله، فلا يقول: عن أبي هريرة ﷺ، إنما يقول عن أبي صالح عَنِ النَّبِيِّ ﷺ"(٢).

السؤال الثالث:

قال الترمذي: "حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ وَلِيدٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «**كَانَ شَيْبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَحْوًا مِنْ عِشْرِينَ شَعْرَةً**» سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ غَيْرُ شَرِيكٍ"(٣).

أولا: تصور إجابة البخاري:

تفرد شريك بن عبد الله بهذا الحديث عن عبيد الله بن عمر العمري.

---

(١) العلل للدارقطني، ١٠/١٠٥، قال:" رواه الأعمش، عن أبي صالح، عن النبي ﷺ مرسلا، وهو الصواب".

(٢) مسند البزار، ١٦/١٢٢، رقم: ٩٢٠٥.

(٣) ترتيب العلل الكبير، ص ٣٧٠، رقم: ٦٨٦.

ثانيا: التخريج:

أخرجه أحمد في المسند، وابن ماجه، وابن حبان من طريق يَحْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ذكره(١).

ثالثا: ترجمة الرواة:

محمد بن عمر بن الوليد الكندي، وقد ينسب إلى جده، أبو جعفر، صدوق(٢)، شريك هو ابن عبد الله النخعي، صدوق، يخطئ كثيرا، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة(٣)، وبقية رجاله ثقات.

رابعا: الكلام على علة هذا الحديث:

هذا الحديث تفرد بروايته شريك النخعي عن عبيد الله بن عمر العمري، وهو أحد الأئمة الثقات، وأحد المشهورين بالرواية عن نافع عن ابن عمر، وشريك لا يحتمل منه مثل هذا التفرد، فقد ضُعِّف من أجل أنه سيئ الحفظ، منذ ولي القضاء، لا سيما والحديث يتحدث عن صفة من صفات النبي ﷺ، فهو بمنزلة التفرد بسنة؛ من أجل ذلك أعله البخاري به.

قال البزار: "وَهَذَا الْحَدِيثُ لا نعلَمُ رَوَاهُ عَن عُبَيد اللَّهِ، عَن نافعٍ، عَن ابْنِ عُمَر إلاَّ شَرِيكٌ، ولاَ نَعلم رَوَاهُ عَن شَرِيكٍ إلاَّ يَحْيَى بْنُ آدَمَ "(٤).

ولهذا الحديث شاهد عند البخاري من طريق مَالِك، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ، أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ في صفة النبي ﷺ: "**توفاه الله وليس في رأسه ولحيته عشرون شعرة بيضاء**"(٥).

---

(١) أخرجه أحمد في المسند، ٤٥١/٩- ٤٥٢، رقم: ٥٦٣٣، وابن ماجه، ١١٩٩/٢، رقم: ٣٦٣٠، وابن حبان في صحيحه، ٢٠٣/١٤-٢٠٤، رقم: ٦٢٩٤ و ٦٢٩٥.

(٢) تقريب التهذيب، ص ٤٩٨.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٦٦.

(٤) مسند البزار، ١٤٦/١٢.

(٥) البخاري كتاب المناقب/ بَابُ صِفَةِ النَّبِيِّ ﷺ، ١٨٧/٤-١٨٨، رقم: ٣٥٤٨.

المبحث الثاني

باب في مناقب أبي بكر الصديق ﷺ

السؤال الرابع:

قال الترمذي: "حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، حدثنا أبو عوانة، عن عبد الملك بن عُمَير، عن ابن أبي المُعَلَّى، عن أبيه أن رسول الله ﷺ خطب يوما، فقال: «**إن رجلا خَيَّرَهُ رَبُّهُ بَيْنَ أَنْ يَعِيشَ فِي الدُّنْيَا**»... الحديث، فسألت محمدا، فقال: يضطربون في هذا الحديث، يروى عن أبي عوانة خلاف هذا، وأبو المعلى لا أعرف اسمه"(١).

أولا: تصور إجابة البخاري:

الحديث مضطرب الإسناد؛ لأنه روي عن أبي عوانة خلافه، وأبو المعلى لا يعرف اسمه.

ثانيا: التخريج:

هذا الحديث أخرجه الترمذي في الجامع بإسناده، وابن عبد البر في الاستيعاب، وابن عساكر، والمزي في تهذيب الكمال من طريق محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، حدثنا أبو عوانة، عن عبد الملك بن عمير، عن ابن أبي المعلى، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ خطب يوما، فقال: «**إن رجلا خيره ربه بين أن يعيش في الدنيا ما شاء أن يعيش، ويأكل في الدنيا ما شاء أن يأكل، وبين لقاء ربه، فاختار لقاء ربه**». قال: فبكى أبو بكر، فقال أصحاب النبي ﷺ: ألا تعجبون من هذا الشيخ؛ إذ ذكر رسول الله ﷺ رجلا صالحا خيره ربه بين الدنيا وبين لقاء ربه، فاختار لقاء ربه. قال: فكان أبو بكر أعلمهم بما قال رسول الله ﷺ، فقال أبو بكر: بل نفديك بآبائنا وأموالنا، فقال رسول الله ﷺ: «**ما من الناس أحد أمن إلينا في صحبته وذات يده من ابن أبي قحافة، ولو كنت متخذا خليلا لاتخذت ابن أبي**

(١) ترتيب العلل الكبير، ص ٣٧٠، رقم: ٦٨٧.

قحافة خليلا، ولكن ود وإخاء إيمان، ود وإخاء إيمان – مرتين أو ثلاثا، ألا وإن صاحبكم خليل الله»(١).

وأخرجه أحمد في المسند، والدولابي في الكنى، والطحاوي في شرح مشكل الآثار، والطبراني في الكبير، وابن عساكر في التاريخ من طريق أبي الوليد الطيالسي عن أبي عوانة، عن عبد الملك بن عمير به(٢).

وأخرجه عَبْدُ الله بن أحمد في فضائل الصحابة من طريق شُعَيْب بن صَفْوَان، عن عبد الملك بن عُمَيْر، عن ابن أبي المعلى به (٣).

وأخرجه الطحاوي من طريق عبيد الله بن عمرو الرَّقِّي، عن عبد الملك بن عمير، عن بعض بني أبي المعلى وهو رجل من الأنصار، عن أبيه، وكان رجلا من أصحاب النبي ﷺ(٤).

وأخرجه الزجاج في أماليه من طريق زائدة بن قدامة، عن عبد الملك بن عمير، عن بعض بني أبي المعلى – رجل من الأنصار – عن أبيه، عن جده مرفوعا(٥).

---

(١) أخرجه الترمذي في الجامع، ٦٠٧/٥، رقم:٣٦٥٩، وابن عبد البر في الاستيعاب، ١٧٦٠/٤، وابن عساكر في التاريخ، ٢٥١/٣٠، والمزي في تهذيب الكمال، ٣٠٩/٣٤.

(٢) أخرجه أحمد في المسند، ٢٦٦/٢٥، رقم:١٥٩٢٢، و ٣٩٦/٢٩، رقم: ١٧٨٥٢، والدولابي في الكنى والأسماء، ١٦٦/١، والطحاوي في شرح المشكل، ٣٩/٣، رقم: ١٠٠٦، مختصرًا، والطبراني في الكبير، ٢٢/ ٣٢٨، رقم:٨٢٥، وابن عساكر في التاريخ، ٢٥٠/٣٠.

(٣) أخرجه أحمد في فضائل الصحابة، ٢١٠/١.

(٤) أخرجه الطحاوي في شرح المشكل ٤٠/٣، رقم: ١٠٠٧ مختصرا.

(٥) الأمالي عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، ص١٣٤، تحقيق: عبد السلام هارون، الناشر: دار الجيل – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.

ثالثا: ترجمة الرواة:

أبو عوانة هو الوضاح بن عبد الله اليشكري، ثقة، ثبت [١]، وعبد الملك بن عمير هو ابن سويد اللخمي حليف بني عدي الكوفي، ويقال له: الفَرَسِي، ثقة، فصيح، عالم، تغير حفظه، وربما دلس[٢]، وابن أبي المعلَّى الأنصاري، عن أبيه، لم يسمّ، ولا يعرف[٣].

وأَبُو المعلى هو ابن لوذان الأَنْصارِيّ، عداده فِي الصحابة.

قال يحيى بن معين:" أبو المعلى اسمه زيد بن مرة "[٤]، وقيل: "أبو سعيد بن المعلى"[٥]، وقال ابن عبد البر:" لا يوقف لَهُ عَلَى اسم عند الأكثرين"[٦].

وزائدة بن قدامة الثقفي أبو الصلت الكوفي، ثقة، ثبت، صاحب سنة [٧]، وعبيد الله بن عمرو هو ابن أبي الوليد الرقي، أبو وهب الأسدي، ثقة، فقيه، ربما وهم[٨].

رابعا: الكلام على علة الحديث:

هذا الحديث إسناده ضعيف؛ لجهالة ابن أبي المعلى، أو بعض بني أبي المعلى؛ فلم يرو عنه غير عبد الملك بن عمير، وقد أنكره الترمذي في الجامع

---

(١) تقريب التهذيب، ص٥٨٠.

(٢) المصدر السابق، ص٣٦٤.

(٣) تقريب التهذيب، ص٧٠٠.

(٤) تاريخ ابن معين، (رواية الدوري ١٨٤/٢)، والكنى والأسماء للدولابي، ١٦٦/١.

(٥) ذكره الأمام أحمد في مسنده هكذا، ٣٩٥/٢٩، وروى الحديث في مسنده.

(٦) ابن عبد البر في الاستيعاب، ١٧٦٠/٤، وانظر: الجرح والتعديل، ٤٤٣/٩، وتهذيب الكمال، ٣٠٩/٣٤.

(٧) تقريب التهذيب، ص ٢١٣.

(٨) المصدر السابق، ص ٣٧٣.

بسبب هذا الخلاف الذي حصل في إسناده، فقال:" هذا حديث غريب[١]، وقد روي هذا الحديث عن أبي عوانة عن عبد الملك بن عمير بإسناد غير هذا"[٢].

وقد حكى البخاري والترمذي الخلاف فيه على أبي عوانة، ولم أجد ذلك، إنما وجدت الخلاف على عبد الملك بن عمير.

ذكر الخلاف عن عبد الملك بن عمير:

قال أبو عوانة، وشعيب بن صفوان عنه عن ابن أبي المعلى عن أبيه رفعه.

خالفه عبيد الله بن عمرو الرَّقِّي، فقال عنه عن بعض بني أبي المعلى، وهو رجل من الأنصار، عن أبيه وكان رجلًا من أصحاب النبي ﷺ.

خالفهم زائدة بن قدامة، فقال عنه عن عبد الملك بن عمير، عن بعض بني أبي المعلى – رجل من الأنصار – عن أبيه، عن جده .

وقد حكى الدارقطني بعض هذا الخلاف، وزاد أنه روي مرسلا، ورجح كون رواية أبي عوانة الصواب، فقال: "يرويه عبد الملك بن عمير، واختلف عنه؛ فرواه أبو عوانة، وعبيد الله بن عمرو، وشعيب بن صفوان، عن عبد الملك، عن ابن أبي المعلى، عن أبيه، وقال بعضهم: عن رجل من آل أبي المعلى، عن أبيه، ورواه إسماعيل بن أبي خالد، عن عبد الملك، عن رجل من آل أبي المعلى مرسلا، ولم يقل: عن أبيه، وحديث أبي عوانة ومن تابعه أشبه بالصواب "[٣].

ولهذا الحديث شاهد بنحوه يقويه يرفعه إلى مرتبة الحسن لغيره، وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَلَسَ عَلَى المِنْبَرِ، فَقَالَ: «**إِنَّ عَبْدًا خَيَّرَهُ اللَّهُ بَيْنَ أَنْ يُؤْتِيَهُ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا مَا شَاءَ، وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ، فَاخْتَارَ مَا عِنْدَهُ**»، فَبَكَى أَبُو بَكْرٍ، وَقَالَ: فَدَيْنَاكَ بِآبَائِنَا وَأُمَّهَاتِنَا، فَعَجِبْنَا لَهُ،

(١) حكم الترمذي على الحديث بالغرابة يعني أنه منكر.

(٢) الجامع للترمذي، ٦٠٨/٥.

(٣) علل الدارقطني، ٤٤/٧-٤٥.

وَقَالَ النَّاسُ: انْظُرُوا إِلَى هَذَا الشَّيْخِ، يُخْبِرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَبْدٍ خَيَّرَهُ اللَّهُ بَيْنَ أَنْ يُؤْتِيَهُ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا، وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ، وَهُوَ يَقُولُ: فَدَيْنَاكَ بِآبَائِنَا وَأُمَّهَاتِنَا، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هُوَ المُخَيَّرَ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ هُوَ أَعْلَمَنَا بِهِ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ مِنْ أَمَنِّ النَّاسِ عَلَيَّ فِي صُحْبَتِهِ وَمَالِهِ أَبَا بَكْرٍ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا مِنْ أُمَّتِي لاَتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ، إِلَّا خُلَّةَ الإِسْلاَمِ، لاَ يَبْقَيَنَّ فِي المَسْجِدِ خَوْخَةٌ إِلَّا خَوْخَةُ أَبِي بَكْرٍ**»[(١)].

السؤال الخامس:

قال الترمذي: "حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا مَحْبُوبُ بْنُ مُحْرِزٍ الْقَوَارِيرِيُّ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ يَزِيدَ الْأَوْدِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَا لِأَحَدٍ عِنْدَنَا يَدٌ إِلَّا وَقَدْ كَافَأْنَاهُ، مَا خَلَا أَبَا بَكْرٍ؛ فَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا يَدًا يُكَافِئُهُ اللَّهُ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَا نَفَعَنِي مَالُ أَحَدٍ قَطُّ مَا نَفَعَنِي مَالُ أَبِي بَكْرٍ، لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، أَلَا إِنَّ صَاحِبَكُمْ خَلِيلُ اللَّهِ**». سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَلَمْ يَعْرِفْهُ "[(٢)].

أولا: تصور إجابة البخاري:

لم يعرف هذا الحديث من هذه الطريق.

ثانيا: التخريج:

هذا الحديث تفرد به الترمذي بهذا الإسناد، وأخرجه في الجامع به[(٣)].

---

(١) أخرجه أحمد، ٢١٥/١٧، رقم: ١١١٣٤، والبخاري –واللفظ له، كتاب مناقب الأنصار/ بَابُ هِجْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ إِلَى المَدِينَةِ ٥٧/٥، رقم:٣٩٠٤، ومسلم كتاب فضائل الصحابة –رضي الله –تعالى– عنهم، باب من فضائل أبي بكر الصديق ﷺ ١٨٥٤/٤، رقم: (٢ – ٢٣٨٢)، والترمذي في الجامع الباب نفسه ٦٠٨/٥، رقم: ٣٦٦٠.

(٢) ترتيب العلل الكبير، ص ٣٧٠–٣٧١، رقم: ٦٨٨.

(٣) الترمذي في الجامع، ٦٠٩/٥، رقم: ٣٦٦١.

ثالثا: ترجمة الرواة:

علي بن الحسن الكوفي تفرد بالرواية عنه الترمذي، وروى عن أبي يحيى إِسْمَاعِيل بْن إبراهيم التَّيْمِيّ، ومحبوب من محرز القواريري، ويظن المزي[١]، والذهبي [٢]، وابن حجر[٣] أنه علي بن الحسن اللّاني الكوفي، وإن كان اللّاني فقد روى عنه النسائي، وذكره في مشيخته، وَقَال:" لا بأس بِهِ "[٤]، وَقَال الحافظ في التقريب: "صدوق"[٥]، ومحبوب بن محرز القواريري، أبو محرز الكوفي، لين الحديث [٦]، وداود بن يزيد هو ابن عبد الرحمن بن الأسود الأودي، ضعيف[٧]، وأبوه يزيد ذكره ابن حبان في الثقات[٨]، ووثقه العجلي[٩].

رابعا: الكلام على علة الحديث:

هذا الحديث لم يروه عن يزيد بن عبد الرحمن الأودي إلا ابنه داود، ولم يروه عن داود إلا محبوب بن محرز، ولم يروه عن محبوب إلا علي بن الحسن، تفرد به الترمذي عن هذا الشيخ على اختلاف فيه؛ من أجل ذلك لم يعرفه البخاري محفوظا، وإسناده ضعيف؛ ففيه من لا يعرف حاله، ومن في حديثه لين، وداود بن يزيد ضعيف، لكن يعتبر به في الشواهد، حيث يتقوى بحديث أبي سعيد الخدري وأبي المعلى السابقين في السؤال قبل هذا.

---

(١) تهذيب الكمال، ٣٧٧/٢٠.
(٢) الكاشف، ٣٧/٢.
(٣) تقريب التهذيب، ص٣٩٩.
(٤) المصدر السابق، ٣٠٠/٧.
(٥) تقريب التهذيب، ص ٣٩٩.
(٦) المصدر السابق، ص ٥٢١.
(٧) تقريب التهذيب، ص ٢٠٠.
(٨) الثقات، ٥٤٢/٥.
(٩) معرفة الثقات للعجلي، ٣٧١/٢.

وكذا بالمتابعات، وقد توبع فيه يزيد بن عبد الرحمن الأودي من قبل أبي صالح السمان، لكن بأقصر من هذا، وحديثه صحيح، رجاله رجال الشيخين، أخرجه أحمد في المسند، وفي فضائل الصحابة، وابنه عبد الله فيه، والقطيعي فيه -أيضا، وابن أبي شيبة في المصنف، وابن ماجه، وابن أبي عاصم في السنة، والنسائي في الكبرى، والطحاوي في مشكل الآثار، وفي شرح معاني الآثار، وابن حبان في صحيحه، من طريق أَبي مُعَاوِيَةَ الضرير ثنا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَا نَفَعَنِي مَالٌ قَطُّ مَا نَفَعَنِي مَالُ أَبِي بَكْرٍ**»، فَبَكَى أَبُو بَكْرٍ، وَقَالَ: وَهَلْ أَنَا وَمَالِي إِلَّا لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟[1]، وقد روي من غير وجه عن الأعمش.

ومن أجل هذا حسنه الترمذي على قاعدته المشهورة في تحسين الحديث بالشواهد والمتابعات.

السؤال السادس:

قال الترمذي:" حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ بَشِيرٍ، عَنْ عِيسَى بْنِ مَيْمُونٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا **يَنْبَغِي لِقَوْمٍ فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ أَنْ يَؤُمَّهُمْ غَيْرُهُ**». سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: عِيسَى بْنُ مَيْمُونٍ الْأَنْصَارِيُّ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ"[2].

---

(١) أحمد في المسند، ٤١٤/١٢، رقم: ٧٤٤٦، وفي فضائل الصحابة، ٦٥/١، رقم: ٢٥، وابنه عبد الله فيه، ٦٦/١، رقم: ٢٦، والقطيعي فيه، ٣٩٣/١، رقم: ٥٩٥، وابن أبي شيبة في المصنف، ٣٤٨/٦، رقم، ٣١٩٢٧، وابن ماجه، ٣٦/١، رقم: ٩٤، وابن أبي عاصم في السنة، ٥٧٧/٢، رقم: ١٢٢٩، والنسائي في الكبرى، ٢٩٦/٧، رقم: ٨٠٥٦، والطحاوي في مشكل الآثار، ٢٧٩/٢، رقم: ١٥٥٩، وفي معاني الآثار، ١٥٨/٤، رقم: ٦١٥٢، وابن حبان في صحيحه، ٢٧٣/١٥، رقم: ٦٨٥٨.

(٢) ترتيب العلل الكبير، ص ٣٧٢، رقم: ٦٩١.

أولا: تصور إجابة البخاري:

الحديث ضعيف؛ لضعف عيسى بن ميمون الأنصاري.

ثانيا: التخريج:

هذا الحديث أخرجه الترمذي في الجامع بإسناده، وابن عدي في الكامل من طريق أحمد بن بشير، وأحمد بن منيع في مسنده، وأبو نعيم في تثبت الإمامة وترتيب الخلافة من طريق يزيد بن هارون، كلاهما عن عيسى بن ميمون به [١].

ثالثا: ترجمة الرواة:

عيسى بن ميمون المدني مولى القاسم بن محمد، يعرف بالواسطي، ويقال له: ابن تليدان، قال عَمْرو بْن علي، وأبو حاتم، والنسائي، والذهبي: "متروك"[٢]، وضعفه البخاري هنا، وفي التاريخ قال: "منكر الحديث"[٣]. وَقَال يحيى بن مَعِين: "عِيسَى بن ميمون صاحب القاسم عَنْ عائشة ليس بشيءٍ"[٤]، والقاسم بن محمد هو ابن أبي بكر الصديق، ثقة أحد الفقهاء بالمدينة[٥]، وكان أفضل أهل زمانه[٦].

---

(١) أخرجه أحمد بن منيع في مسنده كما في المطالب العالية لابن حجر، ٦٦٦/١٥، والترمذي في الجامع، ٦١٤/٥، رقم: ٣٦٧٣، وابن عدي في الكامل، ٤١٩/٦، وأبو نعيم في تثبت الإمامة وترتيب الخلافة، ص٢٥٢.

(٢) الجرح والتعديل، ٢٨٧/٦، والضعفاء والمتروكون للنسائي، ص٧٦، وتاريخ الإسلام، ٦٠/٢، وتهذيب الكمال، ٤٨/٢٣.

(٣) التاريخ الكبير، ٤٠١/٦.

(٤) تاريخ ابن معين، (رواية الدوري ٢ / ٤٦٦)، وسؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين، ص٣٠٣-٣٠٤.

(٥) تقريب التهذيب، ص ٤٥١.

(٦) صحيح البخاري، ١٧٩/٢، ذكر ذلك في إسناد الحديث رقم: ١٧٥٤.

رابعا: الكلام على علة الحديث:

الحديث ضعيف جدا، كما أشار البخاري؛ من أجل عيسى بن ميمون؛ فهو متروك، وقد أنكره الترمذي؛ لأنه تفرد به عن القاسم بن محمد من دون أصحابه، والقاسم مشهور مكثر.

المبحث الثالث

باب في مناقب عمر بن الخطاب ﷺ

السؤال السابع:

قال الترمذي: "حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنِ النَّضْرِ أَبِي عُمَرَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**اللَّهُمَّ أَعَزَّ الْإِسْلَامَ بِأَبِي جَهْلِ بْنِ هِشَامٍ، أَوْ بِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ**». قَالَ: فَأَصْبَحَ عُمَرُ، فَغَدَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَسْلَمَ. سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ النَّضْرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبُو عُمَرَ الْخَزَّازُ ضَعِيفٌ، ذَاهِبُ الْحَدِيثِ"(١).

أولا: تصور إجابة البخاري:

الحديث ضعيف جدا؛ لأن النضر بن عبد الرحمن ضَعِيفٌ، ذَاهِبُ الْحَدِيثِ.

ثانيا: التخريج:

الترمذي في الجامع، وعبد الله بن أحمد في فضائل الصحابة، والقطيعي فيه، وابن الأعرابي في معجمه، والطبراني في الكبير، والآجري في الشريعة، وابن عدي، والإسماعيلي في معجمه، وأبو نعيم في تثبيت الإمامة، من طريق يونس بن بكير الشيباني عن النضر أبي عمر عن عكرمة عن ابن عباس، ذكره مرفوعا(٢).

ثالثا: الكلام على علة الحديث:

والحديث إسناده ضعيف جدا، تفرد به النضر بن عبد الرحمن أبو عمر الخزاز.

---

(١) ترتيب العلل الكبير، ص٣٧٢، رقم ٦٩٢.

(٢) الترمذي في الجامع، ٦١٨/٥، رقم: ٣٦٨٣، وعبد الله بن أحمد في فضائل الصحابة، ٢٤٩/١، رقم:٣١١، والقطيعي، ٤٠٥/١، رقم:٦٢٥، وابن الأعرابي في معجمه، ٤٣٦/٢، والطبراني في الكبير، ٢٥٥/١١، رقم:١١٦٥٧، والآجري في الشريعة، ١٨٧٤/٤، رقم:١٣٤٥، وابن عدي، ٢٥٨/٨، والإسماعيلي في معجمه، ٢/ ٥٦٣، وأبو نعيم في تثبيت الإمامة، ص٢٨٧.

قال البخاري: "منكر الحديث"[١]، وقال الترمذي:" هذا حديث غريب من هذا الوجه، وقد تكلم بعضهم في النضر أبي عمر، وهو يروي مناكير من قبل حفظه"[٢]، وقال أحمد:" ليس بشيء، ضعيف الحديث"[٣]، وقال ابن معين:" لا يحل لأحد أنْ يروي عنه"[٤]، وقال النسائي وابن حجر: "متروك الحديث"[٥]، وقال أبو داود: "لا يُروى عنه، أحاديثه بواطيل"[٦].

ولمتن هذا الحديث شواهد، لكن لا تقويه، فالنضر بن عبد الرحمن متهم، متروك، يروي مناكير من قبل حفظه، قال أبو نعيم الفضل بن دكين –وسئل عن النضر بن عبد الرحمن الخزاز، فرفع شيئا من الأرض، فقال: "لا يسوى هذا كان يحيى – القطان – يجلس عند الحماني – هو عبد الحميد، فكل شيء يسأل عنه يقول: عكرمة، عن ابن عباس"[٧].

وصدق أبو نعيم؛ إذ كل الأحاديث التي ذكرها ابن عدي له في الكامل يرويها عن عكرمة عن ابن عباس، وهي نحوٌ من ثمانية عشر حديثا، وقال: "وهذه الأحاديث عن النضر كلها غير محفوظة، وللنضر غير ما ذكرت إلا أن عامة ما قاله، عن عكرمة، عن ابن عباس هو هذا الذي ذكرت" [٨].

شواهد الحديث:

أخرج أحمد، والترمذي، وابن حبان من طريق خَارِجَةُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْأَنْصَارِيُّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: "**اللهُمَّ أَعِزَّ الْإِسْلَامَ بِأَحَبِّ هَذَيْنِ**

(١) التاريخ الكبير، ٩١/٨.
(٢) الجامع، ٦١٨/٥.
(٣) الجرح والتعديل،٤٧٥/٨.
(٤) المصدر السابق، ٤٧٥/٨.
(٥) الضعفاء والمتروكون للنسائي، ص١٠١، الكامل، ٢٥٧/٨، وتقريب التهذيب، ص ٥٦٢.
(٦) سؤالات الآجري لأبي داود، ١٩١/١.
(٧) الكامل، ٢٥٧/٨.
(٨) المصدر السابق، ٢٦١/٨.

الرَّجُلَيْنِ إِلَيْكَ: بِأَبِي جَهْلٍ، أَوْ بِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَكَانَ أَحَبُّهُمَا إِلَى اللهِ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ"(١).

وهذا الحديث إسناده حسن؛ فإن خارجة بن عبد الله هو ابن سليمان بن زيد ابن ثابت الأنصاري.

قال ابن معين وابن عدي: "لا بأس به"(٢)، وبقية رجاله ثقات، وصححه الترمذي، وابن حبان.

السؤال الثامن:

قال الترمذي: "حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، عَنْ خَارِجَةَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ رُومَانَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسًا، فَسَمِعْنَا لَغَطًا وَصَوْتَ صِبْيَانٍ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا حَبَشِيَّةٌ تَزْفِنُ وَالصِّبْيَانُ حَوْلَهَا، فَقَالَ: «**يَا عَائِشَةُ، تَعَالَي؛ فَانْظُرِي**»، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ. سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَلَمْ يَعْرِفْهُ، وَاسْتَغْرَبَهُ"(٣).

أولا: تصور إجابة البخاري:

لم يعرفه، واستغربه.

ثانيا التخريج:

هذا الحديث أخرجه الترمذي في جامعه، وأبو العباس السراج في حديثه عن الحسن بن الصباح، والنسائي في الكبرى عن عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الضَّعِيفُ، كلاهما قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي خَارِجَةُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ رُومَانَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ جَالِسًا، فَسَمِعْنَا لَغَطًا وَصَوْتَ الصِّبْيَانِ، فَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَإِذَا حَبَشِيَّةٌ تَزْفِنُ وَالصِّبْيَانُ حَوْلَهَا، فَقَالَ: "**يَا**

---

(١) أحمد في المسند، ٥٠٦/٩، رقم: ٥٦٩٦، والترمذي في الجامع، ٦١٧/٥، رقم: ٣٦٨١، وابن حبان في صحيحه، ٣٠٥/١٥، رقم: ٦٨٨١.

(٢) الكامل، ٤٩١/٣-٤٩٤.

(٣) ترتيب العلل الكبير، ص ٣٧٢-٣٧٣، رقم: ٦٩٣.

عَائِشَةُ، تَعَالَيْ فَانْظُرِي"، فَجِئْتُ، فَوَضَعْتُ ذَقَنِي عَلَى مَنْكِبِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ إِلَيْهَا مَا بَيْنَ الْمَنْكِبِ إِلَى رَأْسِهِ، فَقَالَ لِي: «**أَمَا شَبِعْتِ؟**»، فَجَعَلْتُ أَقُولُ: «لَا»؛ لِأَنْظُرَ مَنزِلَتِي عِنْدَهُ، إِذْ طَلَعَ عُمَرُ فَارْفَضَّ النَّاسُ عَنْهَا»، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنِّي لَأَنْظُرُ إِلَى شَيَاطِينِ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ قَدْ فَرُّوا مِنْ عُمَرَ**». قَالَتْ: «فَرَجَعْتُ»[(١)].

ثالثا: الكلام على علة الحديث:

هذا الحديث استغربه البخاري، ولم يعرفه؛ لأنه لم يروه عن يزيد بن رومان إلا خارجة، تفرد به زيد بن الحباب، والحديث إسناده حسن؛ ففيه زيد بن الحباب، صدوق[(٢)]، وخارجة بن عبد الله هو ابن سليمان بن زيد بن ثابت الأنصاري، قال يحيى بن معين وابن عدي:" لا بأس به"[(٣)]، ويزيد بن رومان المدني أبو روح مولى آل الزبير، ثقة[(٤)]، ووعروة هو ابن الزبير بن العوام الأسدي.

وقد صحح الترمذي هذا الحديث، وقال:" حسن صحيح غريب من هذا الوجه"[(٥)].

قلت: وهو كما قال؛ فقد تابعه هشام بن عروة والزهري عن عروة، لكنهما لم يذكرا قصة عمر، وذكرا أنهم كانوا يلعبون في المسجد.

أخرج حديثَ هشامٍ الحميديُّ وأحمدُ، ومسلمٌ من طريق هشام، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «جَاءَ حَبَشٌ يَزْفِنُونَ فِي يَوْمِ عِيدٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَدَعَانِي النَّبِيُّ ﷺ،

(١) أخرجه الترمذي في الجامع، ٦٢١/٥، رقم: ٣٦٩١، والنسائي في الكبرى، ١٨٢/٨، رقم: ٨٩٠٨، وأبو العباس السراج في حديثه، ١٢٥/٣، رقم: ٢١٥٤.

(٢) تقريب التهذيب، ص٢٢٢.

(٣) الكامل، ٤٩١/٣-٤٩٤.

(٤) تقريب التهذيب، ص ٦٠١.

(٥) الجامع، ٦٢١/٥.

فَوَضَعْتُ رَأْسِي عَلَى مَنْكِبِهِ، فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ إِلَى لَعِبِهِمْ، حَتَّى كُنْتُ أَنَا الَّتِي أَنْصَرِفُ عَنِ النَّظَرِ إِلَيْهِمْ»(١).

وأخرج حديث الزهري أحمد، وإسحاق بن راهويه، والبخاري، ومسلم، والنسائي من طريق الزهري عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «كَانَ الحَبَشُ يَلْعَبُونَ بِحِرَابِهِمْ، فَسَتَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَنْظُرُ، فَمَا زِلْتُ أَنْظُرُ حَتَّى كُنْتُ أَنَا أَنْصَرِفُ»، فَاقْدُرُوا قَدْرَ الجَارِيَةِ الحَدِيثَةِ السِّنِّ، تَسْمَعُ اللَّهْوَ(٢).

وأما قصة عمر فأخرجها مسلم من طريق الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، قال: بينما الحبشة يلعبون عند رسول الله ﷺ بحرابهم إذ دخل عمر بن الخطاب، فأهوى إلى الحصباء يحصبهم بها، فقال له رسول الله ﷺ: «**دعهم يا عمر**»(٣).

وروي عن عائشة من غير وجه، رواه أبو سلمة بن عبد الرحمن(٤)، وعبيد بن عمير(٥)، وعكرمة(٦)، ويحيى بن عبد الرحمن(٧).

---

(١) الحميدي، ٢٨٥/١-٢٨٦، رقم: ٢٥٦، وأحمد، ٣٣٨/٤٠، رقم: ٢٤٢٩٦، ومسلم، ٦٠٩/٢، رقم: (٢٠ - ٨٩٢).

(٢) أحمد، ٨٨/٤١، رقم: ٢٤٥٤١، و٣٠٢/٤٢، رقم: ٢٥٣٣٣، ٤٣/ ٣٥٠، رقم:٢٦٣٢٨، وإسحاق بن راهويه في مسنده، ٢٧٣/٢، رقم: ٧٨١، والبخاري، ٢٨/٧، رقم: ٥١٩٠، و٣٨/٧، رقم: ٥٢٣٦، ومسلم، ٦٠٨/٢، رقم:(١٧-٨٩٢/١٨)، والنسائي في الكبرى، ٣١٣/٢، رقم: ١٨١٣، و١٨١/٨، رقم: ٨٩٠٤.

(٣) أخرجه مسلم، ٦١٠/٢، رقم: (٢٢ - ٨٩٣)، والنسائي في الكبرى، ٣١٢/٢، رقم: ١٨١٢.

(٤) أخرجه النسائي في الكبرى، ١٨١/٨، رقم: ٨٩٠٢.

(٥) أخرجه أحمد، ١٧٤/٤٣، رقم: ٢٦٠٥١، ومسلم، ٦١٠/٢، رقم: ٨٩٢.

(٦) أخرجه النسائي في الكبرى، ١٨٣/٨، رقم: ٨٩٠٩.

(٧) أخرجه أحمد، ٨٠/٤١، رقم: ٢٤٥٣٣.

السؤال التاسع:

قال الترمذي: "حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عُمَرَ ثَوْبًا أَبْيَضَ، فَقَالَ: «**أَجَدِيدٌ ثَوْبُكَ هَذَا، أَمْ غَسِيلٌ**» فَقَالَ: بَلْ غَسِيلٌ، فَقَالَ: «**الْبَسْ جَدِيدًا، وَعِشْ حُمَيْدًا، وَمُتْ، شَهِيدًا**». سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ قَالَ: قَالَ سُلَيْمَانُ الشَّاذَكُونِيُّ: قَدِمْتُ عَلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ، فَحَدَّثَنَا بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ.

ثُمَّ رَأَيْتُ عَبْدَ الرَّزَّاقِ يُحَدِّثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ مُحَمَّدٌ: وَقَدْ حَدَّثُونَا بِهَذَا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ سُفْيَانَ أَيْضًا. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَكِلَا الْحَدِيثَيْنِ لَا شَيْءَ.

وَأَمَّا حَدِيثُ سُفْيَانَ فَالصَّحِيحُ مَا حَدَّثَنَا بِهِ أَبُو نُعَيْمٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ أَبِي الْأَشْهَبِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى عَلَى عُمَرَ ثَوْبًا جَدِيدًا مُرْسَلٌ، قَالَ مُحَمَّدٌ: وَاسْمُ أَبِي الْأَشْهَبِ هَذَا زَاذَانُ"(١).

أولا: تصور إجابة البخاري:

روى عبد الرزاق الحديث موصولا من وجهين مختلفين: الأول عن معمر، والثاني عن سفيان الثوري، وكلا الحديثين ضعيف لا شيء، والصحيح فيه ما رواه أبو نعيم الفضل بن دكين، عن سفيان الثوري، عن ابن أبي خالد، عن أبي الأشهب أن النبي ﷺ ذكره مرسلا.

ثانيا: التخريج:

تخريج طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، مرفوعا:

وأخرجه عبد الرزاق في جامع معمر به، ورواه عنه أحمد، وعبد بن حميد، ومن طريقه، وابن ماجه، والنسائي في الكبرى، وفي عمل اليوم والليلة، والبزار، وأبو

(١) ترتيب العلل الكبير، ص٣٧٣، رقم: ٦٩٤، و ٦٩٥.

يعلى، وابن حبان، والطبراني في الكبير، وفي الدعاء، وأبو الشيخ في الأمثال، وابن السني في عمل اليوم والليلة(١).

تخريج طريق عبد الرزاق عن سفيان عن عبيد الله بن عمر، عن سالم، عن أبيه، مرفوعا:

أخرجه الطبراني في الدعاء من طريق حفص بن عمر المهرقاني، وأبي مسعود الرازي، وزهير بن محمد المروزي، وأخرجه البيهقي في الدعوات من طريق زهير بن محمد المروزي، ثلاثتهم عن عبد الرزاق، به (٢).

تخريج طريق أبي نعيم عن سفيان عن إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي الأشهب، أن النبي ﷺ رأى على عمر ثوبا، مرسل:

أخرجه البخاري في التاريخ بإسناده، والبيهقي في الدعوات من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، وقبيصة بن عقبة عن الثوري، عن إسماعيل بن أبي خالد عن أبي الأشهب رفعه(٣).

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف والمسند، وابن سعد، كلاهما عن عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ أَبِي الْأَشْهَبِ، عَنْ رَجُلٍ، مِنْ مُزَيْنَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى عَلَى عُمَرَ ثَوْبًا غَسِيلًا، فَقَالَ: «**أَجَدِيدٌ ثَوْبُكَ هَذَا؟**» قَالَ: غَسِيلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَقَالَ

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف، جامع معمر، ٢٢٣/١١، رقم: ٢٠٣٨٢، وأحمد في المسند، ٤٤٠/٩، رقم:٥٦٢٠، وفي فضائل الصحابة، ٢٥٥/١، رقم:٣٢٢، وعبد الله بن أحمد فيه، رقم: ٣٢٣، وعبد بن حميد، ٦/٢، رقم:٧٢١، وابن ماجه، ١١٧٨/٢، رقم: ٣٥٥٨، والنسائي في الكبرى، ١٢٤/٩، رقم: ١٠٠٧٠، وفي عمل اليوم والليلة، ص٢٧٥، رقم:٣١١، والبزار، ٢٥٣/١٢، رقم: ٦٠٠٥، وأبو يعلى، ٤٠٢/٩، رقم:٥٥٤٥، وابن حبان، ٣٢٠/١٥، رقم:٦٨٩٧، والطبراني في الكبير، ٢٨٣/١٢، رقم: ١٣١٢٧، وفي الدعاء، ص١٤٣، رقم: ٣٩٩، وأبو الشيخ في الأمثال في الحديث النبوي، ص٢٥٥-٢٥٦، وابن السني في عمل اليوم والليلة، ص٢٣٦، رقم: ٢٦٩.

(٢) أخرجه الطبراني في الدعاء، ص١٤٤، رقم: ٤٠٠، والبيهقي في الدعوات الكبير، ٩٧/٢، رقم: ٤٨٦.

(٣) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير، ٣٥٦/٣، والبيهقي في الدعوات، ٨٠/٢، رقم: ٤٨٧.

لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**الْبَسْ جَدِيدًا، وَعِشْ حَمِيدًا، وَتَوَفَّ شَهِيدًا يُعْطِكَ اللَّهُ قُرَّةَ عَيْنٍ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ**»(١).

وأخرجه البخاري في الأوسط عن إِسْمَاعِيل بن عرْعرة، والدولابي عن أبي هاشم زياد بن أيوب قالا:، ثنا عبد الله بن إدريس به (٢).

ثالثا: ترجمة الرواة:

إسناد الطريق الأول كلهم ثقات، إلا عبد الرزاق، فقد اختلط بعد ما عمي، والطريق الثاني فيه عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب، ضعيف(٣)، وإسماعيل بن أبي خالد ثقة، ثبت(٤)، وعبد الله بن إدريس ثقة، فقيه، عابد(٥).

وأبو الأشهب هو زياد بن زاذان، روى عنه إسماعيل بن أبي خالد، وعبد الله ابن إدريس(٦)، وقد ظن محققو المسند(٧) أنه جعفر بن حيان العطاردي، وكنيته أبو الأشهب، وليس كذلك، بل هو زياد بن زاذان، ترجم له البخاري في التاريخ، وحكى قصة مخرج الحديث، فقال:" حَدثَنِي إِسْمَاعِيل بن عرعرة سَمِعت ابن إدريس: ذهبت مَعَ ابْن أَبِي خَالِد إِلى أَبِي الأشهب زياد بْن زاذان، فحدث بحديث عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: "**البس جديدا**"، وَزِيَادٌ مَوْلَى بَنِي هِلَالٍ، فَخِذٌ مِنَ النَّخْعِ الْكُوفِي"(٨)، وذكر

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ١٨٩/٥، رقم: ٢٥٠٩٠، والمسند، ٤٣٦/٢، رقم: ٩٨٦، وابن سعد في الطبقات، ٣٢٩/٣.

(٢) أخرجه البخاري في الأوسط، ٣٨/٢، والدولابي في الكنى والأسماء، ٣٣٣/١، رقم: ٥٩٦.

(٣) تقريب التهذيب، ص ٢٨٥.

(٤) المصدر السابق، ص ١٠٧.

(٥) تقريب التهذيب ، ص ٢٩٥.

(٦) انظر: التاريخ الكبير، ٣٥٦/٣، الجرح والتعديل، ٥٣٢/٣.

(٧) انظر: هامش مسند الإمام أحمد، ٤٤١/٩.

(٨) انظر: التاريخ الكبير، ٣٥٦/٣، والأوسط (المطبوع خطأ باسم التاريخ الصغير)، ٣٨/٢.

الحديث عنده، والخلاف فيه، وميزه ابن أبي حاتم بأن الرواة عنه هما مَنْ ذَكَرْتُ[١]، ولم يذكرهما صاحب تهذيب الكمال فيمن روى عن جعفر بن حيان [٢]، وهذا سهو منهم –عفا الله عنهم.

رابعا: الكلام على علة الحديث:

هذا الحديث إذا نظرت إلى إسناده الأول تقول: هو صحيح على شرط الشيخين، رواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه، وله طريق أخرى عن الثوري، وأعله النقاد بأنه ليس من حديث الزهري، وليس من طريق الثوري هكذا، وأن عبد الرزاق وهم فيهما جميعا.

قال البخاري: "كلا الحديثين لا شيء"، وفي التاريخ ذكر الخلاف، وبعد رواية أبي الأشهب قال: "وهذا أصح بإرساله"[٣]، وقال أبو حاتم:" أنكر الناس ذلك، وهو حديث باطل، فالتمس الحديث: هل رواه أحد؟ فوجدوه قد رواه ابن إدريس، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي الأشهب النخعي، عن رجل من مزينة، عن النبي ﷺ"[٤]، وقَالَ النسائي:" وَهَذَا حَدِيث مُنكر، أنكرهُ يحيى بن سعيد الْقطَّان على عبد الرَّزَّاق، لم يروه عَن معمر غير عبد الرَّزَّاق، وَقد رُوِيَ هَذَا الحَدِيث عَن معقل بن عبد الله، وَاخْتلف عَلَيْهِ فِيهِ، فَروِيَ عَن معقل عَن ابراهيم بن سعد عَن الزُّهْرِيّ مُرْسلا، وهذا لَيْسَ من حَدِيث الزهري"[٥]، وذكره الدارقطني في العلل، وقال: "والصواب: عن إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي الأشهب النخعي مرسلا، عن النبي ﷺ"[٦]، وقال البيهقي بعد ما روى الحديثين من طريق عبد الرزاق: "وكلا

---

(١) انظر: الجرح والتعديل، ٥٣٢/٣.

(٢) انظر: تهذيب الكمال، ٢٣/٥.

(٣) التاريخ الكبير، ٣٥٦/٣.

(٤) علل ابن أبي حاتم، ٣٤٠/٤-٣٤١.

(٥) السنن الكبرى للنسائي، ١٢٤/٩، وعمل اليوم والليلة له، ص٢٧٦.

(٦) العلل الدارقطني، ٢٠١/٢.

الحديثين غير محفوظ، والصواب عن إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي الأشهب، عن النبي ﷺ مرسلا، وهم فيه عبد الرزاق، عن الثوري"[١].

والظاهر من كلام الأئمة النقاد أن عبد الرزاق وهم في هذا الحديث؛ وذلك لأن عبد الرزاق كان صحيح الكتاب إذا حدَّث منه، ويهم في الشيء إذا حدَّثَ من حفظه، وهذا ما حَدَثَ.

قال أحمد: "في حديث عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه: "أن النبي ﷺ رأى على عمر ثوبًا جديدًا"، فقال: هذا كان يحدث به من حفظه، ولم يكن في الكتب"[٢]، وقال مرة: "منكر، وكان حديث أبي الأشهب عنده –يعني: عبد الرزاق عن سفيان، وكان يغلط فيه يقول: عن عاصم بن عبيد الله عن أبي الأشهب "[٣].

وقال ابن معين: «هو حديث منكر، ليس يرويه أحدٌ غير عبد الرزاق»[٤].

وأجاب أَبو حاتم لما سئل عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري: "هَذَا حديثٌ لَيْسَ لَهُ أصلٌ مِنْ حَدِيثِ الزُّهري، ولم يَرْضَ عبد الرَّزاق حتى أَتبَعَ هذا شيئا أنكرَ مِن هَذَا، فَقَالَ: حدَّثنا الثَّوْري، عن عاصم بن عُبَيد الله، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عن النبيّ ﷺ بِمِثْلِهِ، وَلَيْسَ لشيءٍ مِن هَذَيْنِ أصلٌ، وَإِنَّمَا هُوَ: مَعْمَر، عَنِ الزُّهري مُرسَل: أنَّ النبيَّ ﷺ "[٥].

ثم إن يحيى بن سعيد القطان استنكره عليه؛ لأنه تفرد به، فلم يروه عَن معمر غيره.

---

(١) الدعوات الكبير، ٧٩/٢.

(٢) انظر مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود، ص٤٣٥، رقم: ٢٠٠٤، وشرح علل الترمذي، ٥٨٥/٢.

(٣) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني، ص٤٣٥، رقم: ٢٠٠٤.

(٤) انظر الكامل لابن عدي، ٥٣٩/٦.

(٥) علل ابن أبي حاتم، ٣٣١/٤-٣٣٢.

وأما حديث عبد الرزاق عن الثوري فحدث به بعد الاختلاط، وهذا منه لا شيء.

قال الطبراني: "وهم فيه عبد الرزاق وحدث به بعد أن عمى، والصحيح عن معمر عن الزهري، ولم يحدث به عن عبد الرزاق إلا هؤلاء الثلاثة"(١)، يعني: من سبق ذكرهم في التخريج.

ولعل هذه الطريق كانت عند عبد الرزاق، فاختلطت عليه بالأولى، واضطرب فيه، وهذا يظهر أنه مما حدَّث به عبد الرزاق عن الثوري حين سمع منه بمكة، وسماعه منه هناك ضعيف؛ لأنه لم يكتب عنه هناك، ولأن هذا الحديث كما سبق عن أحمد لم يكن في كتبه، ويظهر من كلام أحمد السابق أن الفارق بين سماع عبد الرزاق ما كان باليمن وما كان بمكة أن ما سمعه بمكة غير مدون في كتبه.

قال أحمد: "سماع عبد الرزاق من سفيان بمكة مضطرب، فأما سماعه باليمن أرى أملى عليهم؛ فذاك صحيح جدا، كان القاضي يكتب، وكانوا يصححون"(٢).

وفي اتفاق هؤلاء الأئمة الجهابذة على ضعف الحديث، وتصويب إرساله – رد على ابن حبان ومن تبعه، مثل البوصيري في الزوائد(٣)، والهيثمي في المجمع(٤)؛ فقد نظروا إلى جودة إسناده ظاهريا، ولم يلتفتوا إلى كلام النقاد أئمة هذا الشأن، وما قالوه في باطنه، وصححوه على ذلك، ولا يصح من هذا شيء، والله أعلم.

---

(١) ذكره محقق الدعاء للطبراني في الهامش، ونقله من نتائج الأفكار للحافظ بن حجر.

(٢) من سؤالات أبي بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، ص٢٦.

(٣) انظر مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، ٨٢/٤.

(٤) انظر مجمع الزوائد، ٧٤/٩ –٧٥.

وحديث أبي الأشهب فيه علتان: علة الإرسال، وأبو الأشهب مجهول، لم يرو عن غير عبد الله بن إدريس، وإسماعيل بن أبي خالد، وليس له غير هذا الحديث المرسل.

ولهذا الحديث شاهد ضعيف أخرجه البزار بإسناده عن جابر الجعفي، عن عبد الرحمن بن سابط، عن جابر بن عبد الله، وذكر مثل حديث أبي الأشهب، وقَالَ الْبَزَّارُ: "لا نَعْلَمُهُ يُرْوَى عَنْ جَابِرٍ إلا بِهَذَا الإِسْنَادِ"(١)، وفيه جابر بن يزيد الجعفي، وهو ضعيف، وقد تفرد به(٢).

(١) أخرجه البزار كما في (كشف الأستار ٣/١٧٤-١٧٥)، إذ هو من الأحاديث التي تفرد البزار بإسناده.

(٢) تقريب التهذيب، ص ١٣٧، وانظر: مجمع الزوائد، ٩/٧٤.

الخاتمة

يخلص هذا البحث إلى أن البخاري عالم بالرجال، وأحوالهم، وعالم بعلل الأحاديث؛ فإنه ناقد بصير، وليس هو ممن يتعالى ويعرف كل شيء، أو ممن يهرف بما لا يعرف، ولا يقول ما لم يعرف، فإنه إذا سئل عن شيء لا يعرفه فبتواضع العلماء يجيب: لا أدري، أو لا أعرفه، وهذا واضح في السؤال الأول، والرابع، والخامس.

ويعل الأحاديث بتفرد الراوي، كما في تفرد شريك بن عبد الله عن عبيد الله بن عمر العمري في السؤال الثالث، إشارة منه إلى أن مثل شريك لا يحتمل عنه التفرد، ويرد حديثه ما لم يتابع.

وإنه إذا سئل عن حديث فيه اختلاف عن أحد الرواة يذكر الخلاف بعبارة مجملة تحتاج إلى تفصيل، ثم يرجح رواية أحدهم، سواء أكان الحديث موصولا، أم مرسلا، أم مرفوعا، أم موقوفا، أم غير ذلك.

وأيضا يُعِلُّ الأحاديث بالجرح الظاهر في أحد رواة الإسناد؛ فإنه ضعف حديثا لضعف عيسى بن ميمون الأنصاري، كما في السؤال السادس، وضعف حديث النضر بن عبد الرحمن، وقال عنه: "ضَعِيفٌ، ذَاهِبُ الْحَدِيثِ"، كما في السؤال السابع.

وقد يهم الثقة عنده، فيشير إلى ذلك، ففي السؤال التاسع وهم عبد الرزاق في حديث، وهو ثقة، حافظ، فأشار البخاري إلى ذلك، وبين الصواب.

وصل اللهم على نبينا ورسولنا محمد ﷺ، وعلى آله وصحبه، وسلم تسليما كثيرا.

فهرس المصادر والمراجع

(١) **إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة**، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (بالمدينة) ط١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤م.

(٢) **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان بترتيب علاء الدين علي بن بلبان**، لمحمد بن حبان البستي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢: ١٤١٤ هـ/١٩٩٣م.

(٣) **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري، المحقق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط:١، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م.

(٤) **الأمالي** عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، الناشر: دار الجيل - بيروت، ط: ٢، عام: ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

(٥) **الأمثال في الحديث النبوي**، لأبي الشيخ الأصبهاني، المحقق: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، الدار السلفية - بومباي - الهند، ط: ٢، عام ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.

(٦) **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام**، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط:١، ٢٠٠٣م.

(٧) **التاريخ الكبير**، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، طبع بمراقبة محمد عبد المعيد خان، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن . الهند، ط٢: ١٣٨٢هـ،١٩٦٢م.

(٨) **تاريخ بغداد**، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢ م.

(٩) **تاريخ دمشق**، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، عام: ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥م.

(١٠) **تاريخ يحيى بن معين (رواية عباس الدوري)**، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة، ط:١، عام ١٣٩٩ – ١٩٧٩.

(١١) **تثبت الإمامة وترتيب الخلافة أو الإمامة والرد على الرافضة**، أبو نعيم أحمد ابن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني، حققه: علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط: ١، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.

(١٢) **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، المحقق: عاصم بن عبدالله القريوتي، مكتبة المنار – عمان، ط١، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

(١٣) **تقريب التهذيب** أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، المحقق: محمد عوامة، دار الرشيد – سوريا، ط١، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

(١٤) **تهذيب التهذيب** أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن . الهند، ١٣٢٥هـ.

(١٥) **تهذيب الكمال**، لجمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط١: ١٤٠٢هـ . ١٩٨٢م.

(١٦) **الثقات**، محمد بن حبان أبو حاتم، البُستي، طبع بمراقبة محمد عبد المعيد خان، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣.

(١٧) **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المحقق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف – الرياض.

(١٨) **الجامع للترمذي**، وهو سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، ط٢، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.

(١٩) **الجرح والتعديل**، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر الرازي، ابن أبي حاتم، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، ط١، ١٢٧١هـ– ١٩٥٢م.

(٢٠) **حديث السراج**، أبو العباس محمد بن إسحاق السَّرَّاج، تخريج: زاهر بن طاهر الشحامي، المحقق: حسين بن عكاشة بن رمضان، الفاروق الحديثة ط١، ١٤٢٥هـ.

(٢١) **الدعاء**، سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، المحقق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: ١، عام: ١٤١٣هـ.

(٢٢) **الدعوات الكبير**، أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر البيهقي، المحقق: بدر ابن عبد الله البدر، غراس– الكويت، ط١، ٢٠٠٩م.

(٢٣) **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**، أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البيهقي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

(٢٤) **دلائل النبوة** لأبي نعيم الأصبهاني، حققه: الدكتور محمد رواس قلعه جي، عبد البر عباس، دار النفائس، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

(٢٥) **السنة**، ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي – بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ.

(٢٦) **سنن ابن ماجه**، محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي.

(٢٧) **سنن الدارمي**، عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني، السعودية، ط:٢، ١٤١٢ هـ – ٢٠٠٠م.

(٢٨) **السنن الكبرى**، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، حققه: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١م.

(٢٩) **السنن الكبرى**، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، المحقق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط:٣، عام ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.

(٣٠) **سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين**، تحقيق: أحمد محمد نور سيف– الناشر مكتبة الدار – المدينة المنورة– الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

(٣١) **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل**، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، دار الاستقامة – مكة، ومؤسسة الريان – بيروت ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

(٣٢) **شرح علل الترمذي**، لابن رجب الحنبلي– تحقيق د. نور الدين عتر، الناشر دار الملاح، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.

(٣٣) **شرح مشكل الآثار**، أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى – ١٤١٥هـ– ١٤٩٤م.

(٣٤) **شرح معاني الآثار**، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، حققه: محمد زهري النجار – محمد سيد جاد الحق، الناشر: عالم الكتب، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

(٣٥) **الشريعة**، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ، المحقق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن – الرياض، ط:٢، عام:١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

(٣٦) **شعب الإيمان**، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، حققه: عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ط١، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م.

(٣٧) **صحيح البخاري**، محمد بن إسماعيل البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط:١، عام: ١٤٢٢هـ.

(٣٨) **صحيح مسلم**، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي.

(٣٩) **الطبقات الكبرى**، محمد بن سعد بن منيع، المعروف بابن سعد، المحقق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٦٨م.

(٤٠) **علل الترمذي الكبير**، محمد بن عيسى بن سَوْرة أبو عيسى، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، المحقق: صبحي السامرائي، وأبو المعاطي النوري، ومحمود خليل الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

(٤١) **علل الحديث**، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، ابن أبي حاتم، تحقيق: فريق من الباحثين مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

(٤٢) **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، من ١: ١١، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة – الرياض،

ط١، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م، و ١٢: ١٥، تحقيق: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، دار ابن الجوزي – الدمام، ط١، ١٤٢٧هـ.

(٤٣) **عمل اليوم والليلة سلوك النبي مع ربه عز وجل ومعاشرته مع العباد**، أحمد ابن محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن أسباط ابن السُّنِّي، المحقق: كوثر البرني، دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن – جدة / بيروت.

(٤٤) **عمل اليوم والليلة**، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، المحقق فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ.

(٤٥) **فضائل الصحابة** للإمام أحمد بن حنبل، المحقق: د. وصي الله محمد عباس، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

(٤٦) **القدر**، للفريابي، أبو بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المُسْتَفاض الفِرْيابِي، المحقق: عبد الله بن حمد المنصور، أضواء السلف – السعودية، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

(٤٧) **الكامل في ضعفاء الرجال**، أبو أحمد بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

(٤٨) **كشف الأستار عن زوائد البزار**، نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

(٤٩) **الكنى والأسماء**، أبو بِشْر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي الرازي، المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم – بيروت/ لبنان، ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

(٥٠) **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، المحقق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة.

(٥١) **مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني**، تحقيق: أبي معاذ طارق ابن عوض الله بن محمد، مكتبة ابن تيمية، مصر، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

(٥٢) **المستدرك على الصحيحين**، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١١ - ١٩٩٠.

(٥٣) **مسند إسحاق بن راهويه**، المحقق: عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٢ - ١٩٩١.

(٥٤) **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال، المحقق: شعيب الأرناؤوط، وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط:١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

(٥٥) **مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار**، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).

(٥٦) **مسند الحميدي**، عبد الله بن الزبير بن عيسى الحميدي المكي، حققه: حسن سليم أسد الدَّارَاني، دار السقا، دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦م.

(٥٧) **مسند الشهاب**، محمد بن سلامة بن جعفر القضاعي، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٢، ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٦م.

(٥٨) **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه**، شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، المحقق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية - بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.

(٥٩) **المصنف في الأحاديث والآثار**، أبو بكر بن أبي شيبة، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.

(٦٠) **المصنف**، لعبد الرزاق، عبد الرزاق بن همام بن نافع الصنعاني، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي- الهند، والمكتب الإسلامي – بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.

(٦١) **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية**، ابن حجر العسقلاني، دار العاصمة، دار الغيث، السعودية، ط١، ١٤١٩هـ.

(٦٢) **معجم ابن الأعرابي**، أبو سعيد ابن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد، تحقيق: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

(٦٣) **المعجم الأوسط**، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين – القاهرة.

(٦٤) **معجم الصحابة**، أبو الحسين عبد الباقي بن قانع، المحقق: صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة المنورة، ط١، ١٤١٨.

(٦٥) **المعجم الكبير**، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، ط٢.

(٦٦) **المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي**، المحقق: د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، ط١، ١٤١٠هـ.

(٦٧) **معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء**، أحمد بن عبد الله ابن صالح العجلى، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار – المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

(٦٨) **معرفة الرجال عن يحيى بن معين وغيره** (رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز) الجزء الأول: محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

(٦٩) **معرفة علوم الحديث**، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله، المحقق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.

(٧٠) **مقدمة ابن الصلاح**، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو ابن الصلاح، المحقق: نور الدين عتر، دار الفكر– سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

(٧١) **من سؤالات أبي بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم أبا عبد الله أحمد بن حنبل**، المحقق: د. عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط:١، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

(٧٢) **المنتخب من ذيل المذيل**، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت – لبنان.

(٧٣) **المنتخب من مسند عبد بن حميد**، تحقيق: الشيخ مصطفى العدوي، دار بلنسية، ط٢، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

(٧٤) **الموطأ مالك بن أنس (رواية أبي مصعب الزهري)**، المحقق: بشار عواد معروف، ومحمود خليل، مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ.

(٧٥) **الموطأ مالك بن أنس (رواية يحيى بن يحيى)**، المحقق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية، الإمارات، ط١، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.